

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية بـ دائرة المالية - حكومة دبي

محمد بن راشد يعتمد قانون الموازنة العامة لحكومة دبي 2011

اعتمد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله قانون الموازنة العامة للقطاع الحكومي في إمارة دبي للعام 2011، والتي جاءت كترجمة لتوجيهات سموه بالتركيز على تطبيق سياسة مالية حكيمة توفر الروافد اللازمة لمواصلة تحفيز عملية النمو الاقتصادي في الإمارة واستكمال مشاريع البنية التحتية الرئيسية فيها، وتحديد مسارات الإنفاق الحكومي بأسلوب يضمن ترسيخ أسس الاستدامة المالية. ونقل بيان صادر عن المكتب الإعلامي لحكومة دبي عن الدائرة المالية في الإمارة أن الموازنة العامة للعام 2011، استندت إلى مجموعة من الأسس المحورية أهمها استمرار العمل على رفع كفاءة الإنفاق الحكومي بزيادة إنتاجيته وكذلك الارتقاء بعائداته الاقتصادية والاجتماعية. وركزت الموازنة على ضرورة العمل على تنويع مصادر الإيرادات العامة وزيادة مردودها ووضع قواعد واضحة لتحقيق الشفافية والانضباط المالي والاستمرار في تطبيق كافة الدوائر الحكومية أرقى معايير الجودة العالمية، لاسيما في مجال الخدمات. ووفقاً للدائرة المالية في دبي فإن الفجوة في الموازنة العامة للعام 2011 بين الإيرادات العامة 906 29 مليار درهم والنفقات العامة 684 33 مليار درهم قدرت بـ 778 3 مليار درهم، حيث جاءت في إطار القواعد المالية المتعارف عليها دولياً بعدم تجاوز تلك الفجوة نسبة 3 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي لإمارة دبي، بما يؤكد استمرار الحكومة في إتباع سياسة مالية توسعية رشيدة تمت صياغة عناصرها وفقاً لتوجيهات اللجنة العليا للسياسة المالية في الإمارة. وضمن موازنة حكومة دبي للعام 2011 استأثر القطاع الاقتصادي بنسبة 43 بالمائة من إجمالي الإنفاق العام، حيث يضم مجموعة من القطاعات الحيوية منها الطرق والمواصلات والطيران المدني والمطارات والسياحة في حين تم اعتماد 24 بالمائة من إجمالي الإنفاق العام إلى قطاع التنمية الاجتماعية والذي يشمل مجالات الرعاية الصحية والتعليم والإسكان والثقافة. وقد خصصت الموازنة نسبة 11 بالمائة من إجمالي الإنفاق الحكومي لقطاع الخدمات العامة والتميز الحكومي الذي يتضمن عدة جهات رئيسية من بينها دائرة المالية ودائرة الرقابة المالية ودائرة الأراضي والأملاك ودائرة الجمارك وغيرهم في حين تم إفراد نسبة 22 بالمائة من الإنفاق العام لقطاع الأمن والسلامة والعدالة. ومن المقرر أن يصل الإنفاق الاستثماري الحكومي إلى 7.5 مليار درهم أي ما يمثل نسبة 23 بالمائة من إجمالي الإنفاق العام بهدف استكمال مشروعات البنية التحتية وذلك وفقاً للخطط الموضوعة والتي يعول عليها المساهمة بشكل فعال في الاستمرار في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية.

تعليق

في نفس السياق أشار عبد الرحمن صالح آل صالح، المدير العام لدائرة المالية في دبي، إلى نجاح كافة الجهات الحكومية في ضمان إمكانية تحقيق فائض جاري يبلغ (1,9) مليار درهم كنتيجة مباشرة للجهود المبذولة لترشيد الإنفاق الحكومي وتحسين فعاليته، وأيضاً كنتيجة لتزايد الوعي لدى المسؤولين في الدوائر والهيئات الحكومية بالعمل على تحسين كفاءة إدارة المال العام. وصرح مدير عام الدائرة المالية في دبي أن الموازنة العامة لحكومة دبي للعام الحالي 2011 تعكس توجيهات صاحب السمو حاكم دبي في اتجاه الاستمرار في تطوير البنية التحتية ودعم الاقتصاد الكلي لإمارة دبي، والعمل على مراعاة السبل الكفيلة بضمن الرفاهية الاجتماعية لتحقيق أهداف النمو المستدام. وقال آل صالح إن موازنة حكومة دبي تمت صياغتها في إطار توصيات اللجنة العليا للسياسة المالية برئاسة سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، رئيس هيئة الطيران المدني في دبي، والتي ركزت على تفعيل دور السياسة المالية التوسعية في إدارة الاقتصاد الكلي للإمارة وصولاً إلى تعزيز السيولة المحلية وتحفيز الطلب الكلي. وأكد عبد الرحمن آل صالح أن دبي تتجه تدريجياً ووفق خطة مدروسة لانتهاج مجموعة من السياسات التي تعزز الاستدامة المالية خاصة في ظل استكمال معظم مشروعات البنية التحتية والتي تمثل دعامة رئيسية وحافزاً محورياً للنمو الاقتصادي.

المصدر: : وام



الدولية

ارتفاع التضخم في منطقة اليورو في ديسمبر

صفحة 02

البنوك الأمريكية تحجز على أكثر من مليون منزل في 2010 للمرة الأولى

صفحة 02



الاقليمية

مصارف الكويت تمسك عن نشاط الإقراض في 2010

صفحة 03

الاقتصاد الموازي في مصر يستوعب 3.5 مليون عامل ويمثل 30% من الناتج القومي

صفحة 03



الهدية

سجل أعلى مستوياته في 3 سنوات: 46.78 مليار درهم النقد المصدر في الدولة بنمو 3.1%

صفحة 04

الإمارات تتوقع إصدار سندات في نهاية 2011 أو أوائل 2012

صفحة 04

المقال الأسبوعي
عجز الموازنة العامة

صفحة 05



16 يناير 2011

ارتفاع التضخم في منطقة اليورو في ديسمبر

أظهرت بيانات إن ارتفاع أسعار الوقود والغذاء كانت وراء ارتفاع التضخم في منطقة اليورو إلى 2.2 في المائة على أساس سنوي في ديسمبر وان من المرجح أن يبقى نمو الأسعار فوق المستوى المستهدف للبنك المركزي الأوروبي لشهور قادمة. وقال مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي يوروستات إن التضخم في 16 دولة عضوا في منطقة اليورو سعد في ديسمبر 0.6 بالمائة مقارنة بنوفمبر بزيادة سنوية قدرها 2.2 بالمائة. وأظهرت بيانات إن ارتفاع أسعار وقود النقل مسؤولة عن 0.58 نقطة مئوية من الارتفاع الذي يبلغ 2.2 بالمائة بينما يمثل ارتفاع سعر وقود التدفئة 0.19 نقطة مئوية والغاز 0.09 نقطة. وقفزت أسعار الطاقة 2.3 بالمائة على أساس شهري في ديسمبر كانون الأول و11 في المائة على أساس سنوي.

المصدر: رويترز

البنوك الأمريكية تحجز على أكثر من مليون منزل في 2010 للمرة الأولى

قالت شركة بيانات عقارية إن البنوك حجزت العام الماضي على أكثر من مليون منزل في الولايات المتحدة في عام واحد لأول مرة على الإطلاق رغم تباطؤ وتيرة حبس الرهن في الشهور القليلة الماضية فيما تثار تساؤلات بشأن إجراءات هذه العملية. وأضافت شركة ريلتي تراك أن البنوك حجزت على 69847 منزلا في ديسمبر ليرتفع إجمالي المنازل المحجوز عليها خلال العام إلى 1.05 مليون منزل مقارنة مع 918 ألف في 2009. وبلغ عدد دعاوى حبس الرهن التي تشمل إشعارات بالتخلف عن السداد ومزادات وإجراءات للحجز مستوى قياسيا عند 2.9 مليون العام الماضي بينها 257747 دعوى في ديسمبر. وقال جيمس جيه. ساماسيو المدير التنفيذي لريلتي تراك "كان يمكن إن يصل إجمالي العقارات التي تلقت دعاوى لحبس الرهن ثلاثة ملايين في 2010 لولا التراجع في عمليات الحجز في الربع الأخير والتي نتجت في الأساس عن استمرار الجدل بشأن توثيق وإجراءات حبس الرهن وهو ما دفع الكثير من البنوك الكبرى إلى وقف إجراءات الحجز مؤقتا". وقالت الشركة إن ولايات نيفادا واريزونا وفلوريدا استمرت في تصدر معدلات عمليات حبس الرهن في الولايات المتحدة. وأضافت انه في عام 2005 قبل ركود سوق العقارات حجزت البنوك على نحو 100 ألف منزل فقط.

المصدر: رويترز

التجارة الخارجية الصينية ترتفع 34.7 بالمائة

سجلت الصين خلال العام 2010 ارتفاعاً بنسبة 34.7 بالمائة في تجارتها الخارجية خلال العام 2010 مقارنة بالعام السابق، وبلغ حجمها 2.97 تريليون دولار. ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة "شينخوا" عن الإدارة العامة للجمارك إعلانها اليوم أن صادرات البلاد نمت بنسبة 31.3 بالمائة ووصل حجمها إلى 1.58 تريليون دولار، فيما ازدادت الواردات بنسبة 38.7 بالمائة إلى 1.39 تريليون دولار، وازداد حجم التجارة الخارجية 34.7 بالمائة. وقالت الإدارة في بيان إن "التجارة الخارجية بشكل عام نتجة نحو هيكلية متوازنة". وشكل الفائض التجاري خلال العام 2010 6.2 بالمائة من حجم التجارة الخارجية ككل، أي أقل بنسبة 8.9 بالمائة عن العام 2009 و11.6 بالمائة عن العام 2008. وقد وصل حجم التجارة الخارجية الصينية في ديسمبر إلى 295.2 مليار دولار أي بنمو نسبته 21.4 بالمائة، و4 بالمائة على أساس شهري. "يو بي أي"

المصدر: العرب اونلاين

قيمة العقود الصينية الجديدة لمقاولات بالخارج تبلغ 130 مليار دولار عام 2010

قال مسئول صيني إن بلاده وقعت عقودا جديدة لمقاولات مشاريع خارجية قيمتها 130/ مليار دولار أمريكي في العام 2010 بزيادة بنسبة 3/ في المائة وأنجزت عقودا قيمتها 90/ مليار دولار أمريكي بزيادة نسبتها 16/ في المائة بالمقارنة بالعام السابق 2009. وأضاف هذا المسئول أن المزيد من المؤسسات الصينية بدأت في تجربة نمط البناء والتشغيل والتحويل أو نمط القيام بالتعاون بين الهيئات العامة والمؤسسات الخاصة خلال مقاولات المشاريع خارج الصين. وأوضح أن نمو التكامل الاقتصادي العالمي وإعادة تشكيل القطاعات الدولية و عملية التصنيع في الدول النامية هي العناصر التي وفرت فرصا جديدة للمؤسسات الصينية بيد أنها تواجه ضغوط الحماية الاستثمارية وغير ذلك من الضغوط بالإضافة إلى أن العمال والموظفين غير راضين عن حالة السلامة في بعض المناطق بالخارج.

المصدر: قنا

16 يناير 2011

2.98 مليار ريال صادرات المملكة للإمارات

احتلت الإمارات المرتبة الأولى من بين أربع دول اتجهت إليها صادرات المملكة خلال الربع الثالث من العام 2010 حيث وصلت قيمتها الإجمالية 2.98 مليار ريال، تلتها الصين بـ 2.96 مليار ريال، ثم سنغافورة بأكثر من ملياري ريال، والهند بقيمة إجمالية بلغت 1.7 مليار ريال. ووفقاً لبيانات رسمية فإن قيمة الصادرات السعودية غير البترولية سجلت نمواً في الربع الثالث من العام 2010 بنسبة 14 بالمائة مقارنة بالربع الثاني، لتصل إلى 30.9 مليار ريال، فيما زادت واردات المملكة خلال الفترة نفسها بنسبة 4 بالمائة مسجلة 92.7 مليار ريال. وأوضحت نشرة صادرات المملكة السلعية غير البترولية وواراداتها في الربع الثالث الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، أن الصين احتلت صدارة قائمة أهم أربع دول مصدرة للمملكة، بقيمة 12.3 مليار ريال، تلتها الولايات المتحدة الأميركية، بقيمة 11.7 مليار ريال، ثم ألمانيا واليابان، وتبوتات الدول الآسيوية غير العربية والإسلامية صدارة أهم المجموعات الموردة للمملكة، بقيمة إجمالية بلغت 31 مليار ريال، تلتها دول الاتحاد الأوروبي، بقيمة 24.8 مليار ريال، ثم أميركا الشمالية بقيمة 12.9 مليار ريال، ودول مجلس التعاون بقيمة 5.88 مليار ريال. وأشارت إلى أنه بالنسبة لحجم التبادل التجاري بين المملكة ودول مجلس التعاون خلال الربع الثالث من العام الماضي من السلع غير البترولية ذات المنشأ الوطني، فقد بلغت واردات المملكة 5.88 مليار ريال، مرتفعة بنسبة 34 بالمائة، فيما بلغت قيمة الصادرات السعودية إليها 5.5 مليار ريال، بانخفاض نسبته 9 بالمائة.

المصدر: اليوم

الاقتصاد الموازي في مصر يستوعب 3.5 مليون عامل ويمثل 30% من الناتج القومي

أكد خبراء ومتخصصون في مجالي الاقتصاد والأسواق بمصر أن "قطاع الأعمال غير الرسمي" يساهم بنسبة 30% على الأقل في الناتج القومي، غير أن أغلب الدراسات والإحصائيات تشير إلى احتمال وصول هذه النسبة إلى نحو 50%. إذ يندرج العديد من الأعمال ضمن هذا القطاع، من بينها التجارة بالمنازل في الريف والمدن. وتؤكد أحدث البيانات أن نسبة مساهمة قطاع الأعمال غير الرسمي في الناتج المحلي المصري خلال السنة المالية 2009/2010 بلغ نحو 400 مليار جنيه، وأن عدد العاملين تحت مظلة ذلك القطاع يزيد على 3.5 مليون عامل، يحققون عوائد مرتفعة، في حين تُقدر قيمته في المتوسط بـ 30% من قيمة الاقتصادات العربية. وأوضحت الدراسات أنه لم تتم السيطرة على هذا القطاع، ولم يتحول إلى قطاع رئيسي يفي بالتزاماته تجاه الدولة من ضرائب وجمارك ويحقق أهدافه الربحية في الوقت ذاته. واتفق خبراء أن قطاع الأعمال غير الرسمي يعد "سلاحاً ذا حدين" إذ يقوم برفع معدلات المعروض من السلع والخدمات وتوفيرها للمستهلكين بكل المحافظات ولكن في الوقت نفسه لا يدفع ضرائب، وطالبوا بتشريع جديد يسمح بتقديم بعض الحوافز والتسهيلات لهذا القطاع حتى ينضم إلى جهاز الدولة، ويخضع له ويتحول إلى جزء من الاقتصاد الرسمي.

المصدر: دار الإعلام العربية

مصارف الكويت تمسك عن نشاط الإقراض في 2010

ذكر تقرير متخصص أن الائتمان المصرفي، للبنوك الكويتية كان ساكناً في عام 2010، حيث بلغ نموه سالباً 0.31%، وكان أدنى بكثير من النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، في نفس العام والذي يفترض أن يراوح ما بين 2.3%، طبقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي. وأفاد التقرير الذي أعده مركز "الشفال" إن بيانات الأداء المالي، حتى الربع الثالث من عام 2010، إلى ارتفاع في ربحية المصارف الكويتية بنحو 20.4%، ليس بسبب الارتفاع في إيرادات التشغيل، التي انخفضت، إنما نتيجة للانخفاض الكبير في الحاجة إلى المخصصات. وأضاف التقرير أن نتائج الربع الرابع سوف تعزز اتجاه الربحية لعام 2010، بكامله بدعم من انخفاض إيرادات التشغيل، التي تم تعويضها، ومن انخفاض أكبر في تكوين المخصصات. وقال مركز الشفال إن البنوك لازالت عازفة عن ممارسة مهمتها الرئيسية وهي الإقراض مما أدى إلى انخفاض إيرادات التشغيل، وأن ذلك يحدث رغم الانحسار الكبير في مستوى المخاطر الذي عكسه انحسار الحاجة إلى أخذ المزيد من المخصصات. ولن يكون الاعتداد بانخفاض أسعار الفائدة مبرراً لانخفاض إيرادات التشغيل، لأن الهامش، ما بين تكلفة الأموال على البنوك والفائدة على الإقراض، لم ينخفض، وربما ارتفع، قليلاً، بسبب التفاوت في الموقف التفاوضي، لصالح المصارف.

المصدر: العربية نت

16 يناير 2011

الإمارات تتوقع إصدار سندات في نهاية 2011 أو أوائل 2012

قال وزير الدولة للشؤون المالية عبيد حميد الطاير إن وزارة المالية بالإمارات تتوقع أن يطرح البلد المنتج للنفط أول سندات سيادية له على الإطلاق قرب نهاية العام أو في أوائل 2012. وأقر المجلس الوطني الاتحادي قانوناً جديداً للدين العام في الشهر الماضي ممهداً الطريق لأول إصدارات سندات إماراتية على المستوى الاتحادي. وقال الوزير رداً على أسئلة الصحفيين بشأن متى يتوقع إصدار سندات على المستوى الاتحادي إن هذا سيكون إما نهاية العام الحالي أو أوائل العام القادم. ولم يذكر الطاير أي تفاصيل أخرى لكنه قال إنه يأمل أن يقر الرئيس الإماراتي مشروع قانون الدين العام هذا العام. ويضع هذا التشريع -الذي يحتاج إلى تصديق رئاسي لكي يصبح قانوناً سارياً- سقفاً للدين الحكومي الإماراتي عند 25 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي أو 200 مليار درهم "54.5 مليار دولار". ويوفر التشريع أيضاً إطاراً قانونياً لإقامة سوق للسندات الحكومية في الإمارات وتداول أدوات الدين العام في واحدة أو أكثر من الأسواق المالية الثلاث في البلاد. وحتى الآن لا تصدر سندات سيادية في البلاد إلا من إحدى الإمارات منفردة مثل أبوظبي ودبي ويقول محللون إن الإصدارات الاتحادية ستساعد على تنشيط سوق السندات بالعملة المحلية. وتسببت الأزمة الائتمانية العالمية في إسدال الستار على طفرة نفطية وعقارية في الإمارات وهو ما دفع ثالث أكبر بلد مصدر للنفط في العالم في 2009 إلى أول ركود اقتصادي منذ 1993. وتباطأ الانتعاش في العام الماضي بسبب مشكلات الديون في دبي. كان الطاير قال في الشهر الماضي إن البلاد ستدرس خيارات شتى من بينها استخدام الاحتياطي القائم أو عوائد استثمارات حكومية لتمويل عجز قدره نحو ثلاثة مليارات درهم "816.8 مليون دولار" في 2011 وإنها لن تصدر سندات إلا في حالة الضرورة فقط لتغطية العجز.

المصدر: العرب أونلاين

الإمارات تعزم استثمار 136 مليار دولار بقطاع الطيران في 10 سنوات

قال وزير الاقتصاد سلطان بن سعيد المنصوري إن بلاده ستستثمر 136 مليار دولار في قطاع الطيران خلال السنوات العشر المقبلة وذلك في إطار مساعيها المستمرة لتنويع الاقتصاد. وفي تصريحات نقلتها وكالة إنباء الإمارات قال المنصوري إن الإمارات تريد الاستفادة من البنية التحتية لقطاع النقل والمواصلات. وتابع المنصوري قائلاً إن حركة الطيران في الإمارات حققت نمواً بنسبة 11.5 بالمائة في النصف الأول من العام. وقال الوزير الدولة تتطلع إلى استثمار نصف تريليون درهم على مدى العشر سنوات القادمة في البنية التحتية للطيران من أجل تعزيز الأداء الاقتصادي للدولة على كافة المستويات المحلية والإقليمية. وطيران الإمارات هي أكبر عميل لطائرات إيرباص إيه-380 العملاقة. ويوجد بالإمارات أيضاً طيران الاتحاد في أبوظبي والعربية للطيران في الشارقة. وفي العام الماضي وقعت بوينج وشركة الاستثمار مبادلة التابعة لحكومة أبوظبي اتفاقية في مجال الطيران لمساعدة الإمارة في تدشين قطاع الصناعات الجوية والفضائية.

المصدر: رويترز

دبي قد ترفع رسوم "سالك" إذا لزم الأمر ولا ضرائب جديدة

قال مسئول حكومي بارز أن دبي لا تفكر في فرض ضرائب جديدة لتعزيز إيراداتها على الرغم من الديون الكبيرة إلا أنها قد ترفع الرسوم على العبور من بوابات نظام "سالك" المروري إذا لزم الأمر. فقد أجبرت الأزمة المالية العالمية إمارة دبي على اتخاذ إجراءات للتخلص من ديونها التي تقدر بمبلغ 115 مليار دولار أمريكي بما يعادل 123 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، واستحداث مجموعة من التدابير التقشفية. وقال ضاحي خلفان عضو المجلس التنفيذي لإمارة دبي ورئيس الشرطة رداً على سؤال ما إذا كانت دبي ستفرض ضرائب جديدة: "إن تكون هناك ضرائب على الإطلاق". وأضاف: "إذا لزم الأمر رفع رسوم بوابات سالك، فلن يكون لذلك علاقة بالدخل، ولكن من أجل حل مشاكل حركة المرور الكثيفة". هذا وتعتمد دبي على الرسوم والضرائب لحوالي 77 في المائة من إيرادات ميزانيتها، رغم سمعة دبي بالضرائب المنخفضة وكونها مركزاً لجذب الشركات والتجارة في المنطقة. وكانت دبي قد أطلقت نظام "سالك" المروري الإلكتروني في 2007 لتخفيف الازدحام في المدينة وتوليد المزيد من الدخل للإمارة التي تنفق على الثروة النفطية المجاورة في أبوظبي. وكان من المتوقع من هيئة الطرق والمواصلات في دبي والتي تشغل نظام "سالك" المروري أن تساهم بـ 3.4 درهم إماراتي (925 مليون دولار أمريكي)، أو 11.5 في المائة من إيرادات الميزانية في العام الماضي، هذا ولم تُنشر المساهمة الفعلية لنظام "سالك" على العلن.

المصدر: أريبيان بزنس

سجل أعلى مستوياته في 3 سنوات: 46.78 مليار درهم النقد المصدر في الدولة بنمو 3.1%

قفز إجمالي النقد المصدر في الدولة إلى 46,78 مليار درهم بنهاية الشهور العشرة الأولى من العام الماضي مسجلاً أعلى مستوى له في 3 سنوات مقابل 45,41 مليار درهم في نهاية شهر سبتمبر الماضي بزيادة بلغت 1,4 مليار درهم ونمو شهري كبير بلغت نسبته 3,1%. ومقابل 58. 45 مليار درهم بنهاية عام 2009 بزيادة بلغت نحو 1,2 مليار درهم ونمو بلغت نسبته 2,6%. وأوضحت أحدث إحصاءات للمصرف المركزي إن إجمالي النقد المصدر في الدولة كان قد ارتفع من 31,67 مليار درهم في نهاية عام 2007 إلى 45,33 مليار درهم بنهاية عام 2008. وانخفض في شهر مايو من العام الماضي إلى 44,14 مليار درهم وواصل انخفاضه في نهاية شهر يونيو من العام الماضي ووصل إلى 43,17 مليار درهم وانخفض مجدداً في شهر يوليو من عام 2009 قبل أن يعاود الارتفاع مجدداً ويصل بنهاية عام 2009 إلى 45.58 مليار درهم.

المصدر: البيان

عجز الموازنة العامة للدولة 2\2

ثانياً - السياسات المتبعة للسيطرة على عجز الموازنة العامة

تعد القواعد المالية أحد المفاهيم التي لها أهمية بالغة في المالية العامة للدولة ، وتشير القواعد المالية إلى تلك القيود التي تستخدم في تنظيم استخدام الحكومة للأدوات المختلفة ويتم التعبير عن هذه القيود في صورة مؤشرات ، وتنقسم هذه المؤشرات على ثلاثة مجموعات هي قواعد عجز الموازنة Deficit Rules وتستهدف خفض عجز الموازنة إلى مستوى معين ثم تحويل هذا العجز إلى فائض ، وقواعد الاقتراض Borrowing Rules وتهدف إلى تحقيق الرشادة في اختيار طرق التمويل العام ، وقواعد الدين Debt Rules وتهدف إلى تحديد حد أمن لإجمالي الدين العام . وقد يتم تحديد هذه القواعد على المستوى المحلي أو على المستوى الإقليمي في الاتفاقيات الدولية المنظمة ، كما هو الحال بالنسبة لاتفاقية ماستريخت التي تضع الحد الأقصى لعجز الموازنة العامة المسموح به للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي . ويتمثل الهدف الأساسي من القواعد المالية في تنظيم عجز الموازنة العامة وضمان تحقيق الاقتدار المالي (Fiscal Sustainability) للدولة في الأجل الطويل أو ضمان قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية . وقد اتجهت الدول إلى إتباع عدد من السياسات على المستويين الكلي والقطاعي للسيطرة على عجز الموازنة ، ويمكن تقسيم أهم السياسات المقترحة للسيطرة على عجز الموازنة العامة إلى ثلاثة سياسات أساسية هي كالتالي :

1. سياسات ترشيد وتفعيل كفاءة الإنفاق العام . 2. سياسات تعظيم الإيرادات العامة . 3. السياسات الهيكلية .

1- سياسات ترشيد وتفعيل كفاءة الإنفاق العام :

تواجه الحكومات صعوبة كبيرة عند قيامها بتخفيض الإنفاق العام ، نظراً لما قد يترتب على تخفيض الإنفاق العام من آثار غير مرغوبة على النشاط الاقتصادي والتأثير سلبياً على العدالة الاجتماعية ، وهو ما يعد التحدي الأساسي الذي يواجه الحكومة للتأثير في جانب الإنفاق العام . ولذا قامت العديد من الحكومات بمراعاة ترشيد النفقات العامة مع الاهتمام بمستوى جودة الإنفاق العام . وذلك من خلال اتخاذ عدد من الإجراءات يمكن ذكرها كالتالي :

1-1 : تحديد سقف الإنفاق العام :

يعد وضع سقف الإنفاق العام أحد الاتجاهات التي تبنتها كثير من الدول ، بهدف الحد من التزايد المضطرب في الإنفاق العام ، وغياب ضوابط مالية قوية ، بالإضافة على تفعيل دور القطاع الخاص في تقييم العمليات المالية ، ففي السنوات الأخيرة قامت العديد من الدول بتحديد سقف إنفاق للمكونات الأساسية للموازنة العامة ومعدلات نمو هذا الإنفاق بالإضافة إلى قيام شركات خاصة بعملية مراجعة حسابات الإنفاق ، وهو ما يشير إلى الاتجاه المتزايد لضبط الإنفاق المالي والحد من الفساد أو إهدار المال العام .

1-2 : تطوير نظم الدعم :

يساعد الدعم المقدم من الحكومات على خفض أسعار السلع الأساسية وبالتالي تحسين الأحوال المعيشية للفقراء وتحقيق العدالة الاجتماعية ، إلا أن عدم كفاءة توزيع الدعم ووصوله إلى غير مستحقيه وارتفاع ما تتحمله الحكومات من نفقات ، أدى إلى اتجاه عدد من الدول إلى تطوير نظم الدعم بها ، بهدف ترشيد الإنفاق العام على الدعم وذلك من خلال وضع حدود لحجم الدعم المقدم - وذلك من خلال وضع حجم معين من الاستهلاك يتم دعمه ثم يتحمل المستهلك التكلفة كاملة بدون دعم لما يفوق هذا الحجم من الاستهلاك - وكان أهم أوجه الدعم في دعم قطاع الكهرباء والغذاء ،

1-3 : ترشيد نظام الحوافز المالية :

تتجه كثير من الحكومات إلى ترشيد نظم الحوافز والإعفاءات المالية ، بما يزيد من الموارد السيادية ، فقد قام مجلس الاستثمار Board of Investment (BOI) بإعادة هيكلة الحوافز المالية المقدمة للصناعات التي لا تقع ضمن أولويات الصناعة في الفلبين . فتم تخفيض الحوافز المالية المقدمة للصناعات التي لا تقع ضمن أولويات الصناعة الفلبينية ، بينما استمر تقديم الحوافز المالية للصناعات الإستراتيجية ذات الأولوية في الاقتصاد .

1-4 : ترشيد برامج الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية :

عند تأسيس برامج الضمان الاجتماعي يتم حساب مواردها على أساس أن أصحاب المعاشات سوف يعيشون لفترة قصيرة بعد التقاعد ، ولكن من الملاحظ أن تمويل هذه المعاشات أصبح يتم من خلال الضرائب وليس من مساهمات الأفراد خلال فترات العمل ، وبالتالي فإن ارتفاع متوسط عمر الفرد يعنى ضرورة ارتفاع الحصيلة الضرائب لمواجهة تزايد الإنفاق على نظم الرعاية الاجتماعية . وتواجه نظام المعاشات عدد من العوامل منها : انخفاض معدلات المواليد في الدول الصناعية منذ بداية الستينيات . منح معاشات مبكرة ، حتى يمكن الحد من البطالة بين الشباب . ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية للمسنين .

1-5 : إصلاح نظام المعاشات :

تؤدى زيادة أعداد كبار السن بنظام المعاشات إلى خلق أعباء إضافية على الموازنة العامة ، ولتقليل التكلفة التي تتحملها الحكومات ، تلجأ بعض منها إما على رفع سن التقاعد أو تقليل مقدار المعاش . وقد قامت فرنسا مؤخراً بزيادة عدد السنوات التي يجب أن يقضيها الفرد في العمل للحصول على معاش حكومي كامل وكذلك أطالت المدة التي يتم على أساسها حساب معاش الفرد . وتعد تجربة شيلي أبرز تجارب إصلاح نظم الرعاية الاجتماعية الذي تم في عام 1980 تقديم حوافز تشجع الأفراد على الانتقال من أنظمة المعاش العام على أنظمة معاش خاصة . ساعد على توفير تمويل لنظام المعاش العام من خلال خطة منظمة والمشاركة في هذه الخطة كانت إلزاماً على العاملين واختيارياً لأصحاب الأعمال الحرة

6-1 : إصلاح النظم المالية للمرتبات الحكومية :

تمثل الأجور أهم مكونات الإنفاق العام في كثير من الدول ، فقد بلغ إجمالي الأجور ما يزيد على 30 % من إجمالي الإنفاق الحكومي في الهند ، ولذا يمثل إصلاح نظم الأجور وتخفيضها المحور الأساسي لتخفيض الإنفاق العام في عدد من الدول مثل الهند . وفي إطار تحسين جودة العاملين بالحكومة ، قامت عدد من الدول بإعادة تحديد الأجور لكثير من الوظائف ، وإتباع نظام التعاقدات السنوية القائم على مرتب ثابت بالإضافة على نظام تدريجي للمكافآت تبعاً للأداء .

2 - سياسات تعظيم الإيرادات العامة :

تختلف اتجاهات الدول حول كيفية علاج عجز الموازنة ، فبينما تتجه بعض الدول إلى التركيز على ترشيد الإنفاق العام دون تعظيم الإيرادات العامة ، بهدف عدم التأثير على الاستثمار الخاص والنشاط الاقتصادي بشكل عام ، تتجه دول أخرى إلى الاهتمام بتعظيم الإيرادات العامة خاصة في حالة عدم قدرة الدولة عن التخلي عن الالتزامات الاجتماعية التي تقوم بتقديمها ، في حين تتجه كثير من الدول إلى الاهتمام بكل من الاتجاهان (ترشيد الإنفاق الحكومي - تعظيم الإيرادات العامة) ، ويمكن ذكر أهم السياسات التي قامت عديد من الدول باتباعها بهدف تعظيم الإيرادات الحكومية فيما يلي :

2-1 : إصلاح النظام الضريبي :

تتعدد مصادر الإيرادات الحكومية التي تعتمد عليها الدولة في تغطية الإنفاق العام ، إلا أن غالبية الدول تعتمد على الضرائب كمصدر أساسي لتمويل الإنفاق العام ، ولذا اتجهت عديد من الحكومات إلى إصلاح النظام الضريبي ، من خلال عدد من الآليات يمكن ذكر أهمها في :

تعديل معدلات الضريبة : قامت عديد من الدول بتعديل معدلات الضريبة بهدف رفع الحصيلة الضريبية ، فلا يعد انخفاض معدلات الضرائب فقط هو سبب انخفاض الحصيلة الضريبية ، بل أن ارتفاع معدلات الضرائب هو السبب في انخفاض الحصيلة الضريبية بسبب التهرب الضريبي وانخفاض الحوافز الإنتاجية للمستثمرين ، فقد تم تعديل معدلات الضريبة على السلع والخدمات في اليابان لزيادة الإيرادات الضريبية وتفاذي الآثار السلبية لارتفاع معدلات الضريبة على النشاط الاقتصادي ، حيث تم رفع معدلات الضريبة على عدد من السلع الكمالية ، وذلك لتعويض تأثير الانخفاض في الإيرادات الحكومية الناتج عن خفض معدلات الضرائب المفروضة على أرباح الشركات والعقارات والبحث والتطوير ، والذي تم بهدف دفع حركة النشاط الاقتصادي بالاقتصاد الياباني ، وبالتالي زيادة الإيرادات الحكومية ، ومن ناحية أخرى قامت اليابان برفع معدلات الضرائب على السجائر والمشروبات الكحولية .

تيسير عملية تقييم الضريبة : كما قامت العديد من الدول في إطار الإصلاح الضريبي بتوسيع قاعدة المكلفين وتقليل عملية التهرب الضريبي من خلال تفعيل نظام التقدير الذاتي لضريبة الدخل وتشجيع الاستجابة الطوعية للمكلفين بتقديم كشوف التقدير الذاتي ودفع الضرائب المترتبة عليهم والبدء باختيار أسلوب العينات في التدقيق في الكشوف .

الإفصاح عن الوضع المالي لدافعي الضرائب : وتتضمن ضرورة الإعلان عن حجم المبيعات بشكل تفصيلي ووجود مراجعة خارجية للحسابات المالية لدافعي الضرائب ، بالإضافة إلى تقرير بحجم الأعمال والإنجازات التي تم تحقيقها في فترات متقاربة ، وتتولى أحد المؤسسات الحكومية المتخصصة بعملية التأكد من هذه المعلومات المعلنة . الأمر الذي يحد من التهرب الضريبي والفساد في عملية تحصيل الضرائب وهو ما تم تطبيقه بالفعل في الفلبين .

توسيع القاعدة الضريبية : يعد توسيع القاعدة الضريبية من أهم الاتجاهات لزيادة الحصيلة الضريبية .

2-2 : مشاركة قطاع الأعمال في الخدمات العامة :

تقوم كثير من الدول بتقديم الخدمات العامة لكل من القطاع العائلي وقطاع الأعمال دون تحميل المستفيد بتكلفة تقديم هذه الخدمة ، وتعتمد على تحصيل الضرائب من كل من القطاعين بهدف تغطية الإنفاق العام ، التي قد تكون منخفضة - أي معدلات الضريبة - مما يؤدي إلى ارتفاع عجز الموازنة ، ولذا اتجهت بعض الدول ومنها دولة الإمارات بإلزام الشركات والمؤسسات بتحمل جانب من تكاليف الخدمات العامة التي تقدم لها بالمجان أو بأسعار رمزية ، وهو ما يساهم في زيادة الإيرادات العامة للدولة .

3- السياسات الهيكلية :

تتأثر الإيرادات والنفقات العامة بشكل كبير بالهيكل الاقتصادي للدولة ، وهيكل الموازنة المستخدمة ، فمع وجود اختلال هيكلية بالمنشآت الاقتصادية وانخفاض إنتاجيتها تنخفض الإيرادات العامة ، وترتفع النفقات الحكومية المترتبة على إصلاح هذه الاختلال ، كما يؤثر هيكل وطبيعة الموازنة في حجم الإنفاق ، فمع موازنة الأداء يرتبط الإنفاق بمستوى الأداء الذي تم إنجازه ، مما يساعد في ترشيد الإنفاق الحكومي وتقييم عمليات الإنفاق .

3-1 : سياسات رفع كفاءة المؤسسات الحكومية :

ترتب على انخفاض كفاءة عمل المؤسسات الحكومية الإنتاجية في النشاط الاقتصادي ، وتدنى مستوى الخدمات العامة المقدمة بواسطة المؤسسات الخدمية (خاصة المتعلقة بالخدمات المدنية) وارتفاع تكاليف تقديم هذه الخدمات ، مما يعني ارتفاع عجز الموازنة العامة ، وهو ما أدى على إتباع الحكومات عدد من السياسات التي من شأنها خفض الإنفاق العام وتحسين كفاءة عمل هذه المؤسسات وتحسين كفاءة الخدمات والمنتجات المقدمة ، من هذه السياسات :



16 يناير 2011

أ - إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية : يعد إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية أحد الاتجاهات التي تبنتها بعض الحكومات ، وخاصة في إطار الخدمات المدنية . فتم دمج وتطوير هيكل عدد من المؤسسات الحكومية ، بالإضافة إلى دمج عدد من الأجهزة والمكاتب التي ترتبط مع بعضها البعض في تقديم الخدمة ، فتم تخفيض المكاتب والهيئات واللجان الحكومية في كوريا وذلك من خلال دمج الهيئات المرتبطة ببعضها البعض .

ب - خصخصة القطاع العام : اتجهت عديد من الدول النامية واقتصاديات التحول إلى تبني سياسة الخصخصة التي تعد أحد الاتجاهات العالمية ، بهدف رفع كفاءة النشاط الإنتاجي للقطاع العام وزيادة الكفاءة الاقتصادية بمنشآت القطاع العام ، والتخلص من الأعباء المترتبة على الموازنة العامة للدولة نتيجة انخفاض الكفاءة الاقتصادية هذه المؤسسات ، والخسائر المالية المترتبة على منشآت القطاع العام ، بالإضافة على عدد من الاختلال الاقتصادية التي ترتبت عليها إعاقه القطاع العام لحركة النشاط الاقتصادي . وقد اتجهت عديد من الدول مثل كوريا وإيطاليا والمجر واندونيسيا إلى تحويل المؤسسات العامة على الملكية الخاصة .

ج - الاتجاه إلى اللامركزية : اتجهت عدد من الدول إلى اللامركزية بهدف ترشيد الإنفاق الحكومي ، فمع بداية التسعينات بدأت المجر في إتباع برنامج لدعم اللامركزية ، ترتب عليه تحويل بعض المسؤوليات من الحكومة المركزية (الوزارات) إلى المحليات ، كما تم تطوير التنظيمات الحكومية . وتقديم ميزانيات مستقلة للمؤسسات الحكومية في إطار ما يعرف بلامركزية الموازنة .

د - الاتجاه على التزويد الخارجي : اتجهت عديد من الحكومات إلى ترشيد تكاليف تقديم الخدمات الحكومية بالإضافة على تحسين الجودة من خلال تفعيل دور القطاع الخاص في تقديم هذه الخدمات ، وكانت احد الأشكال المتخذة لتفعيل دور القطاع الخاص هي الاستعانة بالتزويد الخارجي outsourcing في عديد من الخدمات مثل الخدمات التعليمية والصحية في الهند واتجاه كوريا بشكل قوى على التزويد الخارجي أيضاً . وقد تم تطبيق نظام التزويد الخارجي لعدد من الخدمات العامة وليس كلها ، مثل تطبيق نظام التزويد الخارجي في مجال صيانة وتنظيف المستشفيات العامة وخدمات مكملة أخرى .

هـ - تفعيل دور مشروعات البناء والتشغيل ثم تحويل الملكية BOT : اتجهت عدد من الحكومات إلى إسناد إنشاء وتشغيل عدد من المشروعات (ومنها مشروعات البنية الأساسية) إلى القطاع الخاص ، وذلك باستخدام نظام الـ BOT ، وهو بناء وتشغيل القطاع الخاص للمشروعات ثم تحويلها بعد ذلك إلى الحكومة ، فقد قامت الفلبين بتفعيل وزيادة دور القطاع الخاص من خلال نظام الـ BOT في عدد من مشروعات البنية التحتية كان أبرزها إنشاءات الطرق السريعة والمطارات وشبكات الاتصالات . وذلك في ظل وجود تشريعات قوية تحكم عملية البناء والتشغيل ، بما يضمن جودة إنشاء هذه المشروعات وكفاءة تشغيلها .

2-3 : الإصلاح السياسي :

يؤثر وجود أنظمة ديمقراطية بشكل كبير في خلق ضوابط وشفافية الموازنة العامة والمساءلة المتعلقة بها . وذلك من خلال طرحها للجمهور ووجود آلية يتفاعل معها الجمهور مع السلطات الحكومية ، وتقديم تفصيلات وشرح لهيكل الموازنة ، ثم دراسة آراء الجمهور المتعلقة بالموازنة العامة .

3-3 : إعادة جدولة الديون :

اتجهت عدد من الدول التي تعاني من ارتفاع معدلات الدين العام الخارجي إلى إعادة جدولة الديون الخارجية ، بهدف خفض أعباء خدمة الديون ، بما يؤدي على تخفيف الأعباء المالية على الموازنة العامة .

4-3 : تطوير هيكل وبنود الموازنة :

قامت بعض الدول بتطوير شكل ومضمون الموازنة ، فقد قامت دولة الإمارات العربية بتطوير عمليات الموازنة ، فتم استبدال ما يعرف بموازنة البنود بنمط آخر يتواءم مع متطلبات التنمية كموازنة الأداء والبرامج حيث تركز على الغايات والأهداف التي ترصد من أجلها المصروفات وتكاليف البرامج المقترحة لتحقيق تلك الأهداف وترتكز أيضاً على تقييم كفاءة الأنشطة الحكومية وقياس أدائها من ناحية مالية ومادية ، ذلك بالإضافة إلى اهتمام هذا النظام بتصنيف النشاطات ووحدات العمل ومقاييس الكفاءة لتقييم الأداء . ويتطلب الأخذ بهذا النظام من الميزانية على وجود قاعدة بيانات متطورة وعنصر بشري مدرب ، ونظام حوافز ، وفي حالة وجود تلك الشروط الثلاثة فإن الدول تستطيع خفض الهدر في استخدام الموارد . ثم بدأت في الأخذ بالموازنة الصفرية والتي تعد أكثر تطوراً .

5-3 : تحسين الإطار التشريعي والرقابي للموازنة :

اتجهت عديد من الحكومات إلى تحسين الإطار التشريعي والرقابي الحاكم لنظم ومؤسسات الموازنة العامة ، وعملت هذه التحسينات التي تم اتخاذها في الأطر التشريعية والقانونية على الاهتمام بعدد من النقاط يعد أبرزها :

أ - شفافية عمليات الموازنة : وذلك من خلال تقديم بيانات دورية حول حجم النفقات العامة والإيرادات التي تم تحصيلها ، عرض الموازنة العامة للدولة أما من خلال كتيب أو موقع وزارة المالية على الانترنت ، وتحديد فترة زمنية قبل إعداد الموازنة للاستفادة من آراء الجمهور . وبعد تنفيذ بنود الموازنة (الإيرادات - الإنفاق) بما يساعد على تقييم الإنفاق الحكومي ووجود دوافع أكبر لترشيد الإنفاق الحكومي ، وكذلك فإن إتاحة الموازنة للجمهور يعمل على مكافحة الفساد داخل الجهات التنفيذية . كما أن قيام وزارة المالية بتقديم تقارير شهرية توضح فيها أوجه الإنفاق أحد العوامل الداعمة للشفافية .

ب - تفعيل المساءلة المتعلقة بالمالية العامة : من خلال إدخال مزيد من التشريعات الهادفة إلى تفعيل المساءلة المتعلقة بأوجه الإنفاق العام وتحصيل الإيرادات الحكومية ، قامت عدد من الدول بتشديد الرقابة على نظم تحصيل الإيرادات العامة ، بهدف التشديد على تحصيل الإيرادات العامة .